

أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر .

أ. بوشنتوف نوال
جامعة تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية
الجزائر

د. فتان الطيب
جامعة تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية
الجزائر

البريد الإلكتروني: fettane26@hotmail.com

Abstract :

We have tackled through this reaserch the central bank and monetary policy - the case of Algeria, where we tried to study the independence of the Central Bank of Algeria in the light of the new reforms, and its impact on the performance of monetary policy, also we have studied the final objectives of monetary policy during the period 2008 – 2013.

The most important results are : the new regulatory framework of the Central Bank devoted the principle of independence, and was able to cash from party politics at the Bank of Algeria to the final objective underlined “reducing the rate of inflation” reaching in 2013 the rate of 3.26 %, compared to 8.89 % in 2012 .

Key words : central bank , monetary policy, independence , the final objective ...

Jel classification code: G21 – G23 – G28

تمهيد:

عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وبنك مركزي فعال يتميز بالاستقلالية في أداء السياسة النقدية ، وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي .

و لقد أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن ثم التأثير على حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم و الظروف الاقتصادية التي يعيشها البلد و هو ما يؤدي إلى التوازن و الاستقرار الاقتصادي .

في ظل تزايد التوجه نحو الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، و المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم ، و المطالبة بمنح البنك المركزي أكبر قدر من الاستقلالية ، و بناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي : **ما مدى مساهمة استقلالية البنك المركزي الجزائري في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية خلال الفترة 2008 – 2013 ؟**

قمنا بوضع فرضيتين للإجابة على الإشكالية السابقة هما :

- الإطار التنظيمي الجديد يعزز استقلالية البنك المركزي الجزائري في أداء السياسة النقدية .
- استقلالية البنك المركزي الجزائري تؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية .

الاطار النظري:

أولاً: التعريف بالبنك المركزي و التعرف على مهامه و المفهوم العام للاستقلالية :

1/ التعريف بالبنك المركزي و التعرف على مهامه:

لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد للبنك المركزي متفق عليه بين الكتاب و الباحثين ، نظرا لقيامه بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مع ذلك يمكن تعريف البنك المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة و مسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة ، فهو يأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد¹.

تعرفه **DENISE FLOUZAT**² على أنه : " المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد و تراقب العرض النقدي ، وهو المؤسسة التي تكون أهلا لضمان الثقة للنقود في البلد " كما يعرفه **MICHEL ALBERT**³ على أنه: " السلطة الحكومية التي تقوم ب : "مراقبة تمويل الإقتصاد ، إصدار الأوراق النقدية ، منح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية ، مراقبة و تسيير نظام المدفوعات المرتبط خاصة بتعويضات الشيكات والتحويلات بين البنوك ، الحرص على صلاية النظام المصرفي"

2- مهامه أو وظائفه :

البنك المركزي بنك إصدار: يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر.

البنك المركزي بنك الحكومة و مستشارها المالي : تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة و مستشار لها في شؤون النقد و الائتمان ، و يعتبر أداتها في تنفيذ سياسة نقدية تنسجم مع سياستها المالية وأهدافها الإقتصادية ، و يقدم البنك المركزي العديد من الخدمات من بينها تنظيم المعاملات المالية و المصرفية داخل أو خارج البلاد و تولي الرقابة على الصرف .

البنك المركزي بنك البنوك : تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من أرصدها النقدية أي نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي من خلال تحديد هذا الأخير لهذه النسبة بهدف تحقيق غرضين ، فالأول هو ضمان حقوق المودعين و حماية البنك في مواجهة الأزمات الطارئة ، و الغرض الثاني أنه باستخدام هذه النسبة يؤثر على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان⁴.

البنك المركزي المشرف على شؤون الائتمان: تمثل الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية ، للحد من التوسع في الائتمان و العكس صحيح⁵.

3- تعريف استقلالية البنك المركزي : تتحقق استقلالية البنك المركزي إذا كان يتميز بالوحدة العضوية مميزة عن الحكومة ، و يستطيع رسم و تطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي و ذلك بدون تأثير مباشر أو مضاد من قبل الحكومة⁶ . ومنه يمكن تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

¹ ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 244 .

² DENISE FLOUZAT , LE CONCEPT DE BANQUE CENTRAL , BULLETIN DE LA BANQUE DE France N°70 , SUE LE SITE DE LA BANQUE DE France WWW.BANQUE – France.FR / FR /BULLETIN / MAIN.HTM. 29 / 01 / 2011 .

³ MICHEL ALBERT , LE CONCEPT DE LA BANQUE CENTRAL , BULLETIN DE LA BANQUE DE France N° 70 , SUE LE SITE DE LA BANQUE DE France WWW.BANQUE – France .FR /FR /BULLETIN / MAIN.HTM , PP 02 , 04.

⁴ إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، عمان ، 1976 ، ص 80-81 .

⁵ لمزيد من التفاصيل انظر بسام الحجار ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2006 ، ص 222.

⁶ Pietro.nosetti, les banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance (cas de la néo zélandais) thèse de doctorat d'état , faculté des sciences économiques et sociales – l' université de fribourg (suisse) , 2003 , p 59.

من خلال ⁷ عزل السياسة النقدية عن الأمور السياسية و منح البنك المركزي الإستقلال التام في إدارة السياسة النقدية دون أي تدخل من الحكومة ⁸.

ثانيا: السياسة النقدية ، أهدافها :

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية ⁹، بالتوسع أو الإنكماش ، و تبنى و تتحدد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية ¹⁰.

1/ الأهداف : الأهداف النهائية : تعرف على أنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية ¹¹.

و عموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي ¹²:

- تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار

- العمالة الكاملة

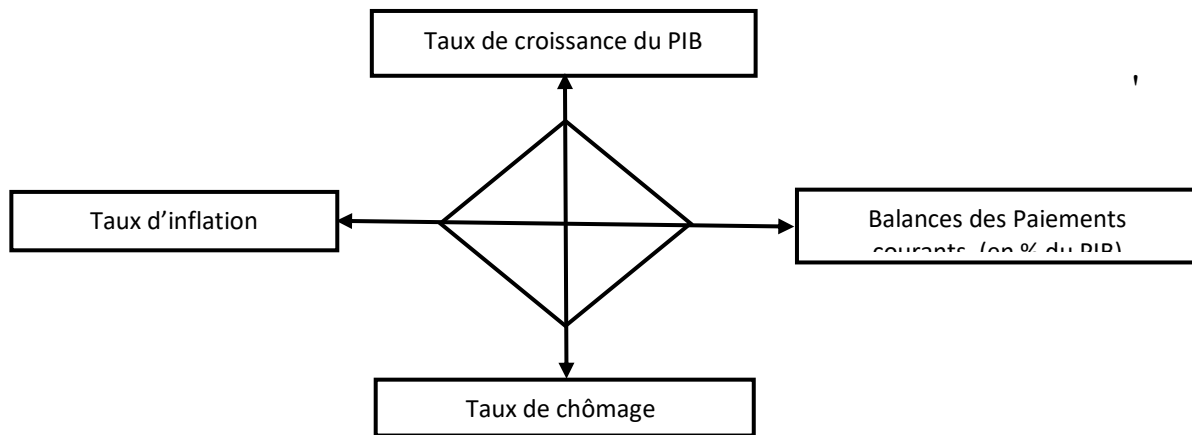
- تحقيق معدل نمو عالي

- توازن ميزان المدفوعات.

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري للاقتصادي الانجليزي " نيكولا كالدور " كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم 01 : " مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية . Le Carré Magique de N.

"Kaldor



Source : Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD – Paris - p118.

نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة ، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظرا لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية . إذن يتعين على البنك

⁷ عمر عبد الحليم سلمان ، استقلالية البنك المركزي و إدارة السياسة النقدية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية التجارة ، 2003 ، ص 06.

⁸ Sylvester eijffinger and macro heoberrichts " the trade off " between central bank indepondance conservativeness , oxford , economic papers , vol 50 , n° 03 , july , 1998 , p 309.

⁹ د. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية للنشر ، القاهرة ، 2003 ، ص 90 .

نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 1994 ، ص 50 .

¹² Freidman milton , the optimum quantity of money and other essay , London , macmillan , 1973 , p 95 .

المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولا ، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول .

2/ أدوات السياسة النقدية :

أ . الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية : وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة بصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان و هي:

1- سياسة سعر إعادة الخصم :

هو الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان و منح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات¹³.

2- سياسة السوق المفتوحة :

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية ، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية و التجارية بصفة عامة و السندات الحكومية بصفة خاصة¹⁴ ، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة.

3- سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي :

تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إقرار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة¹⁵ ، و هذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقى البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين ، و أول من استعمل هذه الأداة هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933¹⁶ ، و لم يعد الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين إنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية و مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد .

أ - الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية :

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان و اتجاهاته ، حيث أن هذه الأدوات تستطيع توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة و حجه عن المجالات الأخرى و التي تتمثل في : سياسة تأطير الائتمان و السياسة الانتقائية للقرض .

1- سياسة تأطير القرض : تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية¹⁷ ، وتسمى تخصيص الائتمان و تكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الإقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة للخصم¹⁸.

¹³ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، دار الحامد ، 2004 ، ص 397

¹⁴ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 125.

¹⁵ أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو ، شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 58.

¹⁶ العصار رشاد ، الحلبي رياض ، النقود و البنوك ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 157.

¹⁷ Jean pierre pattat , monnaie , institutions financière et politiques monétaire , 5 éme éditions , economica , paris , 1993 , p 398.

¹⁸ لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر ، 2005 ، ص 220.

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك ، والعكس على القطاعات الأخرى ، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية¹⁹.

2- **السياسة الإنتقائية للقرض:** تهدف هذه الإجراءات الإنتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى ، و عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة و الهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو لتسهيل نقل الموارد المالية إلى قطاع آخر²⁰.

ك تقييم للأدوات الكيفية يمكننا القول بشكل عام بأنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة و غير المرغوب فيها التي تنجم عن استعمال الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات ، فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها .

ب- **أدوات أخرى للسياسة النقدية :** يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر ، أدوات أخرى و خاصة في حال عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أوفي حالة رغبته في زيادة فعاليتها و هي²¹ :

1- **الإقناع الأدبي :** هو قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الإستعمالات المختلفة²² ، أي بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الإقتراحات و التحذيرات الشفهية و الكتابية .

2- **إصدار التعليمات و التوجيهات :** تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الإنتمائية للبنوك و المؤسسات المالية ، كتحديد حجم الائتمان الممنوح ، أو نوعه أو كيفية استخدامه ، و من هنا يمكن البنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الإنتمائية المنفذة ، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الإستثمارات الطويلة أو المتوسطة الأجل .

ثالثا: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر :

لقد عززت السلطات النقدية ممثلة ببنك الجزائر النظام المصرفي الجزائري من خلال إصدار قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 قصد تحقيق فعالية أكبر .

1/ قانون النقد و القرض 10/ 90 :

إن قانون النقد و القرض 10/90 أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المعمول به في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة، وركز السلطة في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و إعطاءه إستقلاليته ، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المصرفي و عمل على تنظيم البنوك و القروض²³ .

2/ تعريف بنك الجزائر :

تأسس هذا البنك تحت رقم 62 – 144 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962²⁴ ، وقد بدأ نشاطه في 01 جانفي 1963 ليحل محل بنك الجزائر الذي أنشأته فرنسا عام 1851 ، يعتبر هذا البنك هيئة وطنية عمومية تتمتع

¹⁹ فتح الله لعلو ، الاقتصاد السياسي – توزيع الدخل النقود و الائتمان ، دار الحداثة ، بيروت ، 1987 ، ص 421 .

²⁰ Michelle de mourgues , la monnaie , système financière et théorie monétaire , 3ème édition , economica , 1993, p 238.

²¹ أمين رفعت المحجوب ، محاضرات في النقود و الإقتصاد ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1994 ، ص 195 .

²² ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص 39.

²³ مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة) ، بلعور سليمان (المعهد الوطني للتجارة) مداخلة بعنوان : النظام المصرفي بعد الإصلاحات ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية و الممارسة التسويقية ، يومي 20-21 / 04 / 2004 بالمركز الجامعي بشار .

²⁴ حسب القانون رقم 62 – 144 الصادر بتاريخ 13 / 12 / 1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي .

بكامل شخصيتها المعنوية و الاستقلال المالي ، يتكون مجلس الإدارة من محافظ البنك²⁵ و هو رئيس البنك، و تشكيلة أخرى تتكون من أعضاء كمستشارين يعينون بناء على وظائفهم التي يباشرونها في الدولة ، وكذلك بناء على خبرتهم في مجالات متعددة ، أما المهام التي أسندت للبنك المركزي حسب قانونه الأساسي تتمثل في مايلي²⁶ : إصدار العملة الوطنية (ورقية ، معدنية) مع الإحتكار التام لها ، تسيير احتياطات العملة الأجنبية و الذهب بيبعا و شراء و احتفاظا ، إعادة خصم السندات العمومية، وكذلك إدارة و مراقبة منح القروض للبنوك التجارية و إعطاء تسهيلات مالية للخرينة العمومية لذلك يتبين بأن البنك المركزي منح الصلاحيات التي تمنح للبنوك المركزية لكونه بنك البنوك و بنك الحكومة و بنك الإصدار²⁷ .

3/ مضمون قانون النقد و القرض :

3-1/ استقلالية بنك الجزائر: في إطار قانون النقد و القرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر، و هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الوطنية و الاستقلال المالي²⁸ ، فأصبح بذلك يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا و تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، و بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري و لا يخضع أيضا لأحكام القانون 88 / 01 المؤرخ في 11 جانفي 1988 و المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا²⁹ .

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار القانون 90 / 10 فيما يلي³⁰ :

1. يقوم بتنظيم التداول النقدي ، تسيير و مراقبة منح الائتمان ، تسيير المديونية الخارجية و مراقبة و تنظيم سوق الصرف، كما له الحق في احتكار الإصدار النقدي و الذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية و سندات الخزينة العمومية .
2. يستطيع القيام بجميع عمليات البيع و الشراء، الرهن و إقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة، يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم و إقراض البنوك و المؤسسات المالية .
3. يمنح البنك المركزي قروضا للبنوك التجارية و المؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية ، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا .
4. تحديد التسهيلات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تقاديا للإصدار النقدي الزائد .

3-2/ مبادئ قانون النقد و القرض : كرس قانون النقد و القرض مبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه و نظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ارتأينا أن نتعرض إليها :

3-2-1 الفصل بين الدائرة الحقيقية و الدائرة النقدية³¹ :

في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي و تبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثة بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة ، وقد تبني قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية ، وبناء على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها ، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و في تسيير السياسة النقدية .

²⁵ محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 127.

²⁶ محفوظ لشعب ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2004 ، ص 30 .

²⁷ Ammour benhlma , le système bancaire algerien texte et réalite , édition dahleb , 2 éme édition , alger , 2001 , p 45 .

²⁸ المادة 11 من قانون 90 / 10 المؤرخ في 14 / 10 / 90 المتعلق بالنقد و القرض . الجريدة الرسمية رقم 18 .

²⁹ الطاهر لطرش ، " تقنيات البنوك " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 200.

³⁰ أ مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة) ، بلعور سليمان (المعهد الوطني للتجارة) مداخلة بعنوان : النظام المصرفي بعد الإصلاحات .

³¹ الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 196 .

2-2-3 الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة ³² :

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق، أما الهيكل الجديدة سمحت بالإعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة الميزانية و ذلك بعد تبني قانون النقد والقرض و الكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية و يسمح هذا المبدأ بتحقيق مايلي ³³ :

- 3- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة .
- 4- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها ، فبلغ في نهاية 1989 حوالي 110 مليار دج تجاه البنك المركزي و 10 مليار دج تجاه البنوك التجارية و هو مبلغ يشكل ما يقارب 50 % من الدين العمومي المحلي في تلك الفترة ³⁴ .
- 5- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية .
- 6- إلغاء الإكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.
- 7- تحديد قيمة السندات العمومية التي يمكن أن يقبلها البنك المركزي في محفظته ، و التي لا تتعدى نسبة 20 % من قيمة الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة ³⁵ .

3-2-3 الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض ³⁶ :

إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و 10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45 % من مجموع الدين العمومي الداخلي ، وقد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات ، كما أبعد القانون الجديد للخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة و أصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض.

4-2-3 إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة ³⁷

كانت السلطات النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة ، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية ، و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها ، و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لإحتكاره امتياز إصدار النقد ، و لذلك جاء قانون النقد و القرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية و ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت و المتمثلة في مجلس النقد و القرض و جعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ، و مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة و موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و يتفادى التعارض بين الأهداف ، رغم أن هذه الإستقلالية تبقى نسبية ³⁸ .

4/ الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر :

حدد قانون النقد و القرض مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم السياسة النقدية، حيث سطر كل من القانون 90 – 10 و الأمر 03 – 11 ³⁹ المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، و تشير المادة 55 من قانون النقد و القرض إلى هدف السياسة النقدية: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد و القرض و الصرف

³² بلكبير معزوزة ، مزبود فتيحة ، " النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض " ، مذكرة ليسانس في التجارة الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، 2002 ص 46 .

³³ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص 187 .

محمد الشريف إلمان ، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال ، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخصخصة في البلدان العربية ، الطبعة الأولى ،

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فيفري 1999 ، ص 421-422 .

³⁴ المادة 11 من قانون النقد و القرض .

عياش قويدر + إبراهيمي ، " أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية و التطبيق " ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة

³⁵ المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، جامعة الشلف ، يومي 14-15 / 12 / 2004 .

³⁶ الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 148 .

³⁷ Mohamed chérif ilmane , transition de l'économie algerienne vue l' économie de marché , ba , 1991 , p 31.

³⁸ لمزيد من التفاصيل حول الأمر 11/03 انظر محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 30 .

في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد " حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني إلى جانب التشغيل الكامل ، و هدف الحفاظ على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد⁴⁰ ، حيث نجد في ظل انعدام الاستقرار في الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد بصفة مستقرة و مستمرة ، إلا أننا نجد أن الأمر الرئاسي رقم 03 – 11 * المتعلق بالنقد و القرض أبقى على مهمة بنك الجزائر نفسها من خلال المادة رقم 35 منه التي أتت لتحل محل المادة 55 من قانون النقد و القرض 90 – 10 و التي تنص على أن : " مهمة بنك الجزائر في مجال النقد و القرض و الصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد " و نلاحظ أن هناك تغييرين عن ما نصت المادة رقم 55 من القانون 90-10 و هما⁴¹ : استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم ، و تم إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية أي هدف التشغيل الكامل .

منهجية الدراسة:

استعملنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليل و ذلك عن طريق استقراء لبعض المؤشرات الاقتصادية و الاحصاءات ، و فيما يلي نحاول دراسة مدى تحقق هذه الأهداف من قبل السلطات النقدية خلال فترة الدراسة (2008-2013).

أولاً: هدف النمو الاقتصادي

فيما يلي سنعرض معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2008-2010 .

الجدول رقم 01 : معدل النمو الاقتصادي للفترة 2008-2013

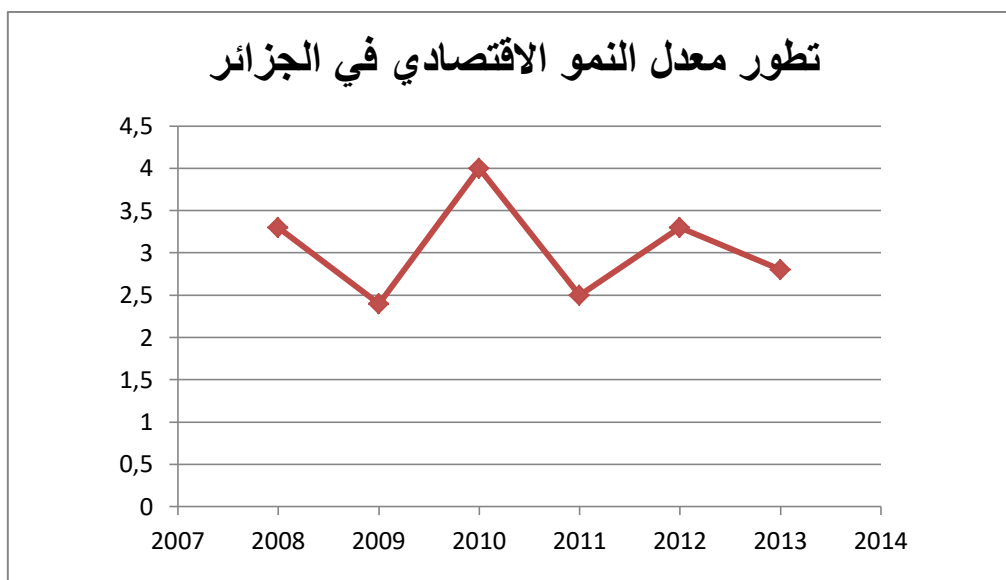
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل %	3.3	2.4	4	2.5	3.3	2.8

المصدر: وزارة المالية.

⁴⁰ CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL , PROJET DE RAPPORT SUR : REGARDS SUR LA POLITIQUE MONÉTAIRE EN ALGERIE , 26 éme section plénière , juillet 2005 , P 49-50.

*الأمر 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم للقانون 90-10.

⁴¹ ILMANE MOHAMED CHÉRIF , RÉFLEXION CRITIQUE SUR LA POLITIQUE MONÉTAIRE EN ALGERIE (2000-2004) , A PARU DANS UN NUMÉRO SPÉCIAL DES CAHIERS DU CREAD , OCTOBRE 2005 , P 4-5.

الشكل رقم 02 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2008- 2013

المصدر: من إعداد الباحثين

انطلاقاً من المعطيات المبينة أعلاه فقد سجل معدل النمو نسبة 2.8 % في 2013 مقابل 3.3 % في سنة 2012 ، يكون النشاط الاقتصادي قد سجل نمواً معادلاً لذلك المسجل في 2011 . مع ذلك ، يبقى النمو خارج المحروقات معتبراً بمعدل 7.1 % أي بنفس وتيرة السنة السابقة .

لقد تباطأ النمو الاقتصادي من جديد سنة 2013 بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012، لن يتمكن التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة و الخدمات و البناء أن يعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات ، الذي سجل تراجعاً و انخفاض الاستثمارات العمومية

باستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود قوي ، حققت كل القطاعات الأخرى نمواً إيجابياً ، و يتميز كل من قطاع الخدمات المسوقة و قطاع الفلاحة بأداءات تفوق تلك المحققة في سنة 2012.

و قد عرف النشاط الاقتصادي تباطؤاً في سنة 2013 و يرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي و انخفاض انتاج المحروقات، و قدر إجمالي الناتج الداخلي ب 16569.3 مليار دينار (208.7 مليار دولار)⁴² و لن يفوق نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي حدود 2.8 % أي في تراجع ب 0.5 نقطة بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقراً عند 7.1 % .

ثانياً: هدف استقرار الأسعار

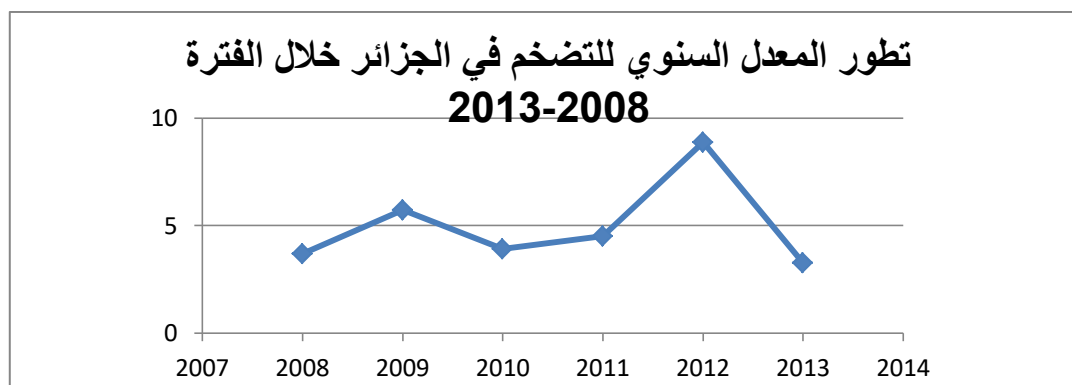
الجدول رقم 02 : معدل التضخم للفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل %	3.68	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

⁴² بمعدل سعر صرف سنوي قدره 79.3809 دينار مقابل واحد دولار أمريكي في سنة 2013.

الشكل رقم 03 : تطور المعدل السنوي للتضخم في الجزائر للفترة 2008-2013



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل السابق نلاحظ انه بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في 2012 (8.9%)، وهو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة، تميزت سنة 2013 بعودة معدل التضخم إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، حيث بلغ معدل التضخم 3.26 % في 2013 مقابل 8.89 % في 2012 (4.52 % في 2011 و 3.9 في 2010)، وقد ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القوي المسجل في 2013 في الجزائر، ذلك كون مستوى أسعار السلع المستوردة تراجع بنسبة 3,5 %، وهذا تناغما مع تراجع التضخم العام على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف سنة 2012. الاتجاه نحو تراجع التضخم في 2013 يشير إلى تباطؤ نقدي واضح، علاوة على ذلك، انخفض المتوسط السنوي للتضخم الأساسي، والمقاس باستبعاد المنتجات الغذائية، بنسبة 2,77 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2012 ليبلغ معدله 3,32 % في 2013.

هذه المعطيات تتوافق مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010) التي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، أخذ توقع التضخم على المدى القصير أهمية خاصة في هذا الصدد، حيث عزز بنك الجزائر العمل على التنبؤ على المدى القصير قصد ضمان متابعة هدف التضخم ابتداء من سنة 2011، على سبيل المثال، كان معدل التضخم المتوقع في ديسمبر 2013، الذي تم توقعه في سبتمبر 2013، مقدر بـ 3,4 %، في (ONS) حين بلغ التضخم الفعلي المقاس بمؤشر الأسعار للديوان الوطني للإحصائيات نسبة 3,26 %، وبالتالي، فإن التضخم السنوي كان متوافقا مع التوقعات على المدى القصير، مؤكدا العودة إلى المعدل المستهدف في أقل من اثني عشرة شهرا وذلك بعد الذروة التاريخية المسجلة في جانفي 2013 (8.9%)، هذا يدل على ان السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر تمكنت الى حد ما من تجسيد هدف العودة إلى استقرار الأسعار على المدى القصير، أي ابتداء من 2013، مع بقاء معدلات الفائدة الحقيقية للمصارف موجبة⁴³.

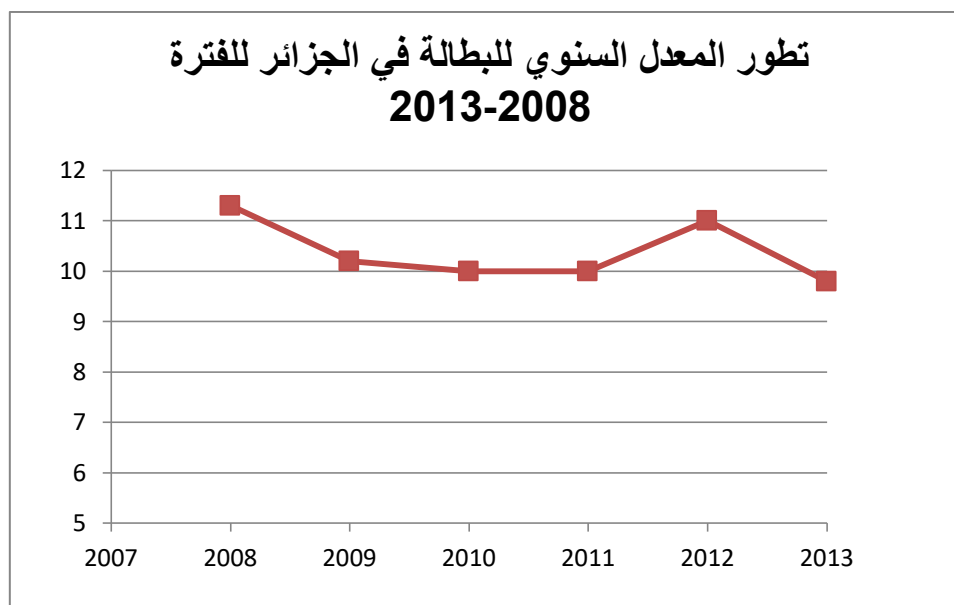
ثالثا: هدف التشغيل

الجدول رقم 03 : معدل البطالة للفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل %	11.3	10.2	10	10	11	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات.

⁴³ التقرير السنوي 2013، بنك الجزائر، ص، ص، 178-180.

الشكل رقم 04 : تطور المعدل السنوي للبطالة في الجزائر للفترة 2013-2008

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال المعطيات اعلاه نلاحظ ان البطالة استقرت في سنة 2013 عند 1.12 مليون ، أي 9.8 % من القوى العاملة مقابل 11 % في سنة 2012، من جهة اخرى فقد ازداد النسيج الاقتصادي كثافة ، حيث أصبح يضم 994000 مؤسسة صغيرة و متوسطة (مؤسسة تقل العمالة فيها عن 250 عامل) ، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين (95.2 %) ، كما تم حديثا إنشاء ما يقارب 60500 مؤسسة صغيرة و متوسطة (+ 8.8 % كتغير سنوي بين السداسي الأول من 2012 و السداسي الأول من 2013) ⁴⁴ سمح هذا التوسع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يتميز بهيمنة قطاع الخدمات (61.3 % إنشاء) بعرض 139000 منصب شغل ، 78500 منها مناصب شغل بأجرة .

رابعاً: هدف توازن ميزان المدفوعات

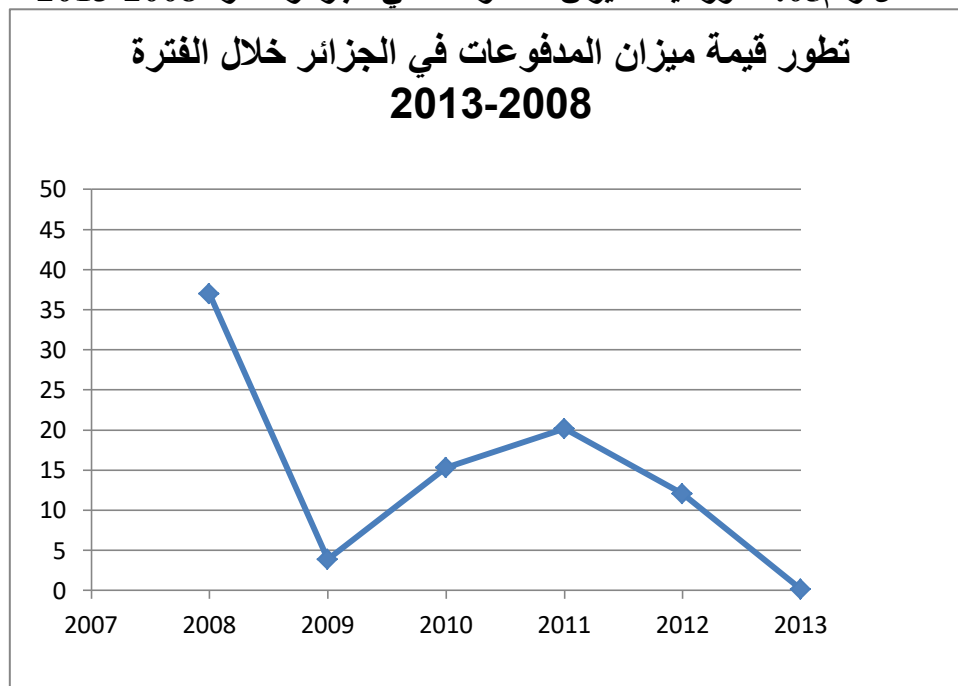
الجدول رقم 04 : رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2013-2008

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	36.99	3.86	15.33	20.14	12.06	0.13

المصدر: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك.

⁴⁴ مصدر : وزارة تنمية الصناعة و ترقية الاستثمار : النشرة الإحصائية رقم 13 نوفمبر 2013 .

الشكل رقم 05: تطور قيمة ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2008-2013

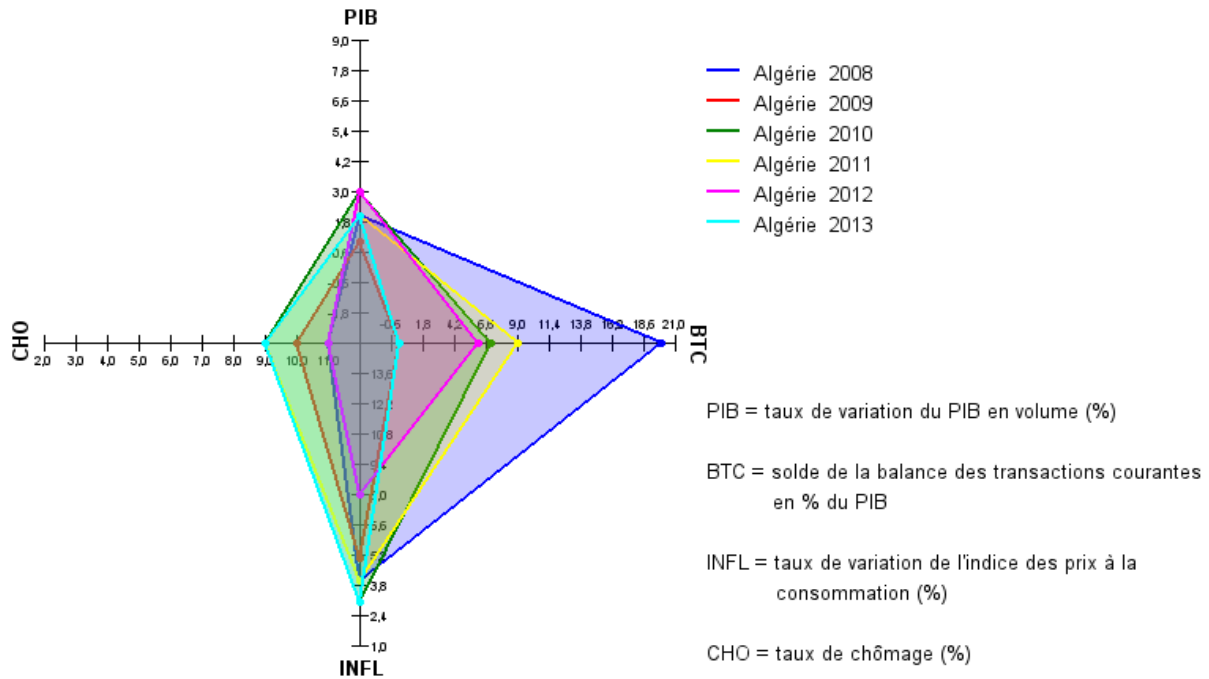
المصدر: من إعداد الباحثين

يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات ، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني و الثالث ، في ظرف يتميز باستمرار المنحنى التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013 . بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.3 دولار) و المتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112.94 دولار للبرميل) و في 2012 (111.05 دولار للبرميل) ، سجلت سنة 2013 فائضا طفيفا في الميزان الجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109.55 دولار .

تقلب متوسط السعر الشهري للبترول خلال سنة 2013 بين 101.45 و 115.79 دولار للبرميل، بعد ارتفاع في الثلاثي الأول من 2013 (112.51 دولار للبرميل) مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2012 (110.24 دولار للبرميل) ، عرف متوسط السعر الثلاثي للبترول الخام انخفاضا خلال الثلاثي الثاني من 2013 ليصل 104.40 دولار للبرميل (-7.21 %) ، مؤديا إلى متوسط سداسي قدره 108.55 دولار، بالمقابل، لوحظ تحسنا في الأسعار خلال الثلاثين الثالث و الرابع من سنة 2013 لتبلغ 110.59 دولار للبرميل و 110.63 دولار للبرميل على التوالي.

وفيما يلي يقدم لنا المربع السحري لكالدور تلخيصا عن السياسة النقدية للجزائر للسنوات من 2008 الى 2013.

الشكل رقم 06 : أداء السياسة النقدية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور من 2008 إلى 2013



المصدر: برنامج على الموقع: <http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

رابعاً: تقييم نتائج استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية:

تطورت السياسة النقدية في الجزائر خاصة مع قانون النقد و القرض والذي أكد على درجة من الاستقلالية للبنك المركزي في أداء سياسته النقدية، و لاسيما تحقيق أغلب الأهداف من خلال تنفيذ السياسة الملائمة، و فيمايلي نذكر بعض الإيجابيات و النقائص التي مازال يعاني منها.⁴⁵

- انتهاء مرحلة تشتت و انقسام السلطة النقدية بين عدو مراكز قرار و التي كان عليها الحال في السابق، (وزارة المالية، بنك الجزائر، الخزينة العمومية ...) و هكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي و المالي.

- تمكن مجلس النقد و القرض من وضع الميكانيزمات الضرورية، لممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق.

- الانتقال إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الذي يشكل تطورا أو تقدما كيفيا في سير السياسة النقدية، حيث أصبحت السياسة النقدية تتمتع بثلاث أدوات أساسية غير مباشرة، و يضاف إلى هذه الأدوات أداة استرجاع السيولة ، و أداة تسهيلات الودائع و اللتين يتم استخدامهما بعد استخدام الأدوات الأخرى و بقاء وضعية السيولة مثيرة للانشغال، لمراقبة طور النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا.⁴⁶

- إلى جانب إدخال قواعد الحرز المفروضة التي يكمن هدفها حث البنوك التجارية على ترشيد القرض، و تحسين كفاءة جمع الموارد مما جعل اللجوء إلى الموارد التضخمية محدودا.

- مواصلة استمرار تسيير فائض السيولة في سنة 2009 ، أصبح بنك الجزائر يتوافر على إطار للسياسة يتطابق مع المعايير الدولية في مجال وسائل السياسة النقدية، و يشهد على ذلك النظام رقم (02-09) المؤرخ في 26

⁴⁵ شمولول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001، ص 187

⁴⁶ Media Bank, N° 74 , octobre, novembre 2004, p 12.

ماي 2009 ، المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها و إجراءاتها، و أن هذا الإطار العملي الجديد للسياسة النقدية سوف يساهم في متابعة هدف الاستقرار المالي في الجزائر بأكثر حسماً⁴⁷.
رغم ما تم تحقيقه إلا أنه مزال هناك بعض النقائص نذكر منها⁴⁸:

- استمرار البنوك في تمويل مؤسسات مفسفة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة لأوراقها.
- استخدام بنك الجزائر لمؤشر أسعار الاستهلاك كوسيلة لحساب نسبة التضخم على مستوى الجزائر العاصمة عوض المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، علماً أن الديوان الوطني للإحصائيات يقوم بحساب كل المؤشرين، هنا يبقى السؤال مطروح هل المؤشر الأول موثوق به و أكثر دقة من الثاني.
- جعل نسبة إعادة الخصم غير قادرة على أداء وظيفة المحور في السوق النقدية في ظل تلازم ظروف السياق النقدي يبقى دور و مسؤولية السلطة النقدية في وضع نسبة مديرة وظيفية و نشيطة، مسؤولية هامة، تقع على عاتق بنك الجزائر، و ما يلاحظ اليوم أن المهنة تفتقر إلى معالم في مجال صياغة و انجاز استراتيجياتها في غياب نسبة مديرة.

النتائج :

- إن السلطة النقدية في سبيل ضبطها العرض النقدي تعتمد على عدة أساليب، و لقد أثبتت التجارب والدراسات أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة تكون أكثر فعالية في ذلك، إذا تم تفعيل دورها في بيئة مواتية مثل ما هو معمول به في الدول المتطورة في ظل تطوير أداءات البنوك المركزية في مجال إدارة سياستها النقدية.
- نجحت السياسة النقدية سنة 2013 في تحقيق الهدف الأساسي حيث تمكنت من تحقيق استقرار الأسعار بعد الذروة التي سجلها معدل التضخم في 2012 (8.89%)، وهو أعلى مستوى خلال الخمسة عشر سنوات الأخيرة، تميزت سنة 2013 بعودة معدل التضخم إلى الهدف المحدد من طرف مجلس النقد والقرض، حيث بلغ معدل التضخم 3.26 % في 2013 مقابل 8.89 % في 2012 (4.52 % في 2011 و 3.9 في 2010)، هذه المعطيات تتوافق مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010) التي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.
- تواصل الجزائر محافظتها على الاستقرار النقدي خلال سنة 2013 بالرغم من ضعف أداءات ميزان المدفوعات الخارجية و استمرار العجز الميزاني لكن تبقى مسألة هشاشة الاقتصاد الجزائري الريعي تجاه قطاع المحروقات ، و بالتالي تجاه أسعار البترول في ظل الأزمة الراهنة خاصة و أن الركود في قطاع المحروقات مستمر منذ سنة 2006 رغم المجهودات الاستثمارية المبذولة خلال السنوات الأخيرة و يؤثر سلبي على نشاط الاقتصاد الوطني .
- استقر معدل البطالة في سنة 2013 عند 1.12 مليون ، أي 9.8 % من القوى العاملة مقابل 11 % في سنة 2012، من جهة أخرى فقد ازداد النسيج الاقتصادي كثافة ، حيث أصبح يضم 994000 مؤسسة صغيرة و متوسطة.
- يؤكد تطور الميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات.
- سجل معدل النمو نسبة 2.8 % في 2013 مقابل 3.3 % في سنة 2012 ، يكون النشاط الاقتصادي قد سجل نمواً معادلاً لذلك المسجل في 2011 ، مع ذلك ، يبقى النمو خارج المحروقات معتبراً بمعدل 7.1 % أي بنفس وتيرة السنة السابقة .

- عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، خاصة قانون النقد و القرض الذي يعتبر بحق نقلة نوعية في تسيير و تنظيم الجهاز المصرفي، و في تسيير السياسة النقدية في إطار منح استقلالية كبيرة.

- الإطار التنظيمي الجديد الذي خصص للبنك المركزي الجزائري يعطي صلاحيات أوسع واستقلالية صريحة في أداء السياسة النقدية ، و عليه نقبل الفرضية الأولى التي تقول أن: "الإطار التنظيمي الجديد يعزز استقلالية البنك المركزي الجزائري في أداء السياسة النقدية"

⁴⁷ Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009, p 77.

⁴⁸ بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، 2010 ، ص 277 .

- قام بنك الجزائر بعد الاستفادة من الاستقلالية التي منحها له قانون النقد و القرض والتعديلات القانونية سنة 2003 بإدارة السياسة النقدية بواسطة أدوات غير مباشرة، والتي أثبتت فعاليتها عند التحكم في فائض السيولة بشكل فعلي والتحكم في التضخم كهدف نهائي سنة 2013، وهذا يؤكد فرضية الدراسة التي تنص على أن: "استقلالية البنك المركزي الجزائري يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية".

بصفة عامة كان مستوى أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2013 كان متوسطا في تحقيق مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والتضخم في حدود دنيا سنة 2013، ذلك أن تغيرات تلك الأهداف في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي المتمثل بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية .

المراجع:

- 1- ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000.
- 2 Denise flouzat , le concept de banque central , bulletin de la banque de france n°70 , sue le site de la banque de france [www.banque – france.fr / fr /bulletin / main.htm](http://www.banque-france.fr/fr/bulletin/main.htm). 29 / 01 / 2011 .
- 3 Michel albert , le concept de la banque central , bulletin de la banque de france n° 70 , sue le site de la banque de france [www. banque – france.fr /fr /bulletin / main.htm](http://www.banque-france.fr/fr/bulletin/main.htm) , pp 02 , 04.
- 4- إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، عمان ، 1976 ، ص 80-81
- 5- بسام الحجار ، الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2006 ، ص 22.
- 6 Pietro.nosetti, les banques centrales et l'approche contractuelle de l'independance (cas de la néo zelandais) thèse de doctorat d'état , faculté des sciences économiques et sociales – l' université de fribourg (suisse) , 2003.
- 7- عمر عبد الحليم سلمان ، استقلالية البنك المركزي و إدارة السياسة النقدية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية التجارة ، 2003 ، ص 06
- 8 Sylvester eijffinger and macro heoberrichts “ the trade off ” between central bank independance conservativeness , oxford , economic papers , vol 50 , n° 03 , july , 1998 , p 309.
- 9- د. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.
- 10- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية للنشر ، القاهرة ، 2003 ، ص 90 .
- 11- نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 1994 ، ص 50 .
- 12 Freidman milton , the optimum quantity of money and other essay , London , macmillan , 1973 , p 95 .
- 13- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، دار الحامد ، 2004 ، ص 397
- 14- بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 125.
- 15- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو ، شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 58.

- 16- العصار رشاد ، الحلبي رياض ، النقود و البنوك ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 157.
- 17 Jean pierre pattat , monnaie , institutions financière et politiques monétaire , 5 éme éditions , economica , paris , 1993 , p 398.
- 18 لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر ، 2005 ، ص 220.
- 19- فتح الله لعلو ، الاقتصاد السياسي – توزيع الدخل النقود و الإئتمان ، دار الحداثة ، بيروت ، 1987 ، ص 421
- 20 Michelle de mourgues , la monnaie , système finanacière et théorie monétaire , 3éme édition , economica , 1993, p 238.
- 21- أمين رفعت المحجوب ، محاضرات في النقود و الإقتصاد ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1994 ، ص 195
- 22- ضياء مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الجزائر ، 1993 ، ص 39.
- 23- مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة) ، بلعور سليمان (المعهد الوطني للتجارة) مداخله بعنوان : النظام المصرفي بعد الإصلاحات ، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية و الممارسة التسويقية ، يومي 20-21 / 04 / 2004 بالمركز الجامعي بشار .
- 24- حسب القانون رقم 62 – 144 الصادر بتاريخ 13 / 12 / 1962 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي .
- 25- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 127.¹
- 26- محفوظ لشعب ، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، 2004 ، ص 30 .¹
- 27 Ammour benhlma , le système bancaire algerien texte et réalite , édition dahleb , 2 éme édition , alger , 2001 , p 45 .
- المادة 11 من قانون 10 / 90 المؤرخ في 14 / 10 / 90 المتعلق بالنقد و القرض . الجريدة الرسمية رقم 18 .¹
- 28 مصطفى عبد اللطيف (جامعة ورقلة) ، بلعور سليمان (المعهد الوطني للتجارة) مداخله بعنوان : النظام المصرفي بعد الإصلاحات .
- 29- محمد الشريف إلمان ، الدينار و الجهاز المصرفي في مرحلة الإنتقال ، الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخصخصة في البلدان العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فيفري 1999 ، ص 422-421 .
- 30- عياش قويدر + إبراهيمي ، " أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية و التطبيق " ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، جامعة الشلف ، يومي 14-15 / 12 / 2004.
- 31 Mohamed chérif ilmane , transition de l'economie algerienne vue l' economie de marché , ba , 1991 , p 31.
- 32 Ilmane Mohamed Cherif , Reflexion Critique Sur La Politique Monetaire En Algerie (2000-2004) , A Paru Dans Un Numero Special Des Cahiers Du Cread , Octobre 2005 , P 4-5.
- 33- التقرير السنوي 2013، بنك الجزائر، ص، ص، 178- 180 .
- 34- وزارة تنمية الصناعة و ترقية الاستثمار : النشرة الإحصائية رقم 13 نوفمبر 2013
- 35- شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية مع دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001، ص 187
- 37 Banque d'algerie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009.
- 38- بركان زهية، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر -أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، 2010 .